(٢)

محاولة تفسير الأزمة

بين السلطة والإخوان

لا يدعي أحد في مصر أو خارجها أنه يعرف السبب في قرار السلطة في مصر بإعتبار الإخوان في مرتبة أي جماعة إرهابية وأنه لا فرق عند السلطة بين كل طوائف ما يسمى خطأ بالاسلام السياسي دون تمييز، بما يشمل الإخوان المسلمين.

ويقصد بالإسلام السياسي تلك الأنشطة المناهضة للسلطة من جانب منظمات تتخذ الدين أساساً لعملها، أي أنها جماعات معارضة ولكنها تعارض بالعنف، خارج النظام السياسي، ويهدف إنشاء نظام بديل، وعلى أساس ديني أيديولوجي.

هذا القرار هو نقطة البداية في علاقة الإخوان بالسلطة. ولايزال تكييف سياسة المطاردة الأمنية وتصاعدها يخضع لتكهنات التي قد لا ترتبط مباشرة بالحقائق.

ويمكن أن نحصر مداخل تفسير التوتر بين الطرفين في ستة رئيسية تم التعبير عنها في الأدبيات السياسية الفكرية وكذلك من جانب الجماعة نفسها.

وقبل تقديم هذه المداخل الستة تجب الإشارة إلى أن علاقة الإخوان بالسلطة لها تاريخ طويل أغلبه عدائي وأقله اقتراب حذر، لكن على أية حال يظل التوتر هو السمة الغالبة على علاقة الإخوان بالسلطة.

المدخل أو التفسير الأول الذي قدمته هذه الأدبيات هو أن الإخوان قد تجاوزوا طابع الجماعة التي تشتغل بالدعوة وتربية النشئ وتحصين المجتمع ضد تيارات العلمانية والتحلل الأخلاقي. وقد ألمحت السلطة إلى أنها لا تمانع في أن يعمل الإخوان بالسياسة بشرط أن يشكلوا حزباً سياسياً وأن يتخلوا عن الطابع الديني في العمل السياسي، وبالفعل سعت السلطة إلى تعديل الدستور المصري عام ٢٠٠٧ بهذا المعنى، ثم أكدت السلطة موقفاً قديماً

تجاه الجماعة وهو أنها محظور عليها ممارسة النشاط السياسى وفقاً للقانون، حتى أن بعض الاتجاهات الدينية والفكرية العلمانية والمسيحية اختصرت الاسم بالمحظورة.

المدخل الثاني هو أن الإخوان هم القوة الرئيسية السياسية المقابلة لقوة الدولة التي تلبسها الحزب الوطنى فأصبح من المستحيل في مصر الفصل أو التمييز بين الدولة والحكومة والنظام والحزب، وفي مثل هذا الوضع من العبث الحديث عن نظام ديمقراطى أو حياة سياسية أو أحزاب سياسية كأدوات في حياة سياسية معدومة.

ترتب على ذلك أن استخدم النظام كل أدوات السلطة القمعية والإعلامية والقضائية لمناهضة الإخوان كأكبر خصم سياسي، وأن السلطة كانت ستطارد أي قوة حتى لو كانت قوة لادينية ما دامت تنافس السلطة في الشارع رغم كل الحشد السياسى والإعلامى والفكرى وحملة الشيطنة والتبشيع، والتخويف من الإخوان وتصورهم على أنهم شر يهون إلى جانبه أي درجة من احتكار السلطة والاستبداد في ممارستها، وفي مجال المقارنة فإن الرسالة واضحة وهي مستمدة من نظرية هوبز إما الفوضى وعدم الأمن أومصادرة الحريات وانعدام الأمن وفرص الحياة أيضاً.

المدخل الرابع أساسه أن علاقة السلطة بالإخوان تحددها إسرائيل والولايات المتحدة، فهما تارة يضغطان على السلطة من أجل المرونة مع الإخوان لتكسبهم، أو تؤلب السلطة عليهم ربما كشرط من شروط "الغرام السياسي"، وهذا هو الذي يفسر الاتهامات المتبادلة أحيانا بين السلطة والإخوان بالاستقواء بالخارج.

المدخل الخامس يقوم على أساس أن السلطة لاتعادى الإخوان إلا بقدر تشددهم في مسألة الفساد والتوريث. يسمح هذا المدخل بالقول إذا تسامح الإخوان في صفقة مع السلطة في أجندة السلطة حلت عقدة هذه العلاقة. يسمح هذا المدخل أيضاً بالاستماع إلى مقولات تتردد بأن سماح السلطة بنجاح الإخوان في مجلس الشعب وكذلك المستقلين رغم كل عمليات المنع والتزوير والبلطجة كان خطأ لا بد من تصحيحه ونسبت أقوال من هذا القبيل لبعض أقطاب الحزب الوطني.

المدخل السادس يفهم الأزمة بين السلطة والإخوان في إطار الصراع بين مشروعى الدولة الدينية والدولة المدنية، أي أن السلطة تحاول دعم أركان الدولة المدنية، وأن الإخوان يسعون

إلى إنشاء دولة دينية. لقد دخل هذه الساحة كثيرون ممن يدعون العلم بأصول النظم السياسية رغم أنهم أعلام في فروع ثقافية أخرى من رجال الدين والنقد الأدبي، بل إن البعض احتكر لنفسه صفة المثقف واصطف وراء السلطة بزعم الدفاع عن فكرة الدولة المدنية، ورغم ذلك لم يسلط الإخوان دعايتهم المضادة ضد تجار الدين من المؤسسات الرسمية أو الذين يعادون أي دين، تماماً كما يحظر الغرب الحجاب ولكنه يتحدث ليل نهار عن حرية العري والفحش كنسق أخلاقي للمجتمع لدرجة أن شيخ الأزهر أفتى بأن من لم يحترم هذا النسق عليه أن يغادر ديار الغرب ويهجر عاداته.

هذا الجدل يفضح جهل المشاركين لأنه لا توجد دول دينية ودول مدنية، وإنما توجد دول ديمقراطية، الشعب فيها له الكلمة العليا تتطامن إزاءها كل المؤسسات والحكام، ودول مدمنة للاستبداد تحت كل العناوين.

والملاحظ أن هذه المداخل جميعاً التي تحاول تفسير أزمة العلاقة بين السلطة والإخوان، وتدرك ذرائع السلطة ضد الإخوان بشكل ممل، وتصور الطرفين وكأنهما أوصياء على الشعب المصري الذي يشكل خارج دائرة السلطة والإخوان أكثر من ٨٠٪ وأن الصراع بينهما لفرض الوصاية عليه لا تليق بشعب كان يوماً منارة الثقافة والهداية لسكان المنطقة بأسرها.

الأزمة الحقيقية هي أزمة نظام تآكل فاشتبك مع الجميع فتآكلت معه سلطة الدولة فأصبح الحل البوليسي والأمني هو البديل الوحيد، وهذه هي مواصفات النظم الدكتاتورية، فهل آن الآوان لتمكين الشعب المصري من أن يحكم نفسه بنفسه، وأن يتعامل مع الله بحرية دون وساطة دينية أو سياسية؟

فالقضية ليست دولة دينية أو مدنية، وإنما هي قضية شعب حرم حتى من حق الوعي بما يراد له في مقبل أيامه، كما أنها أزمة الاندماج المطلق بين الدولة والنظام والحكومة والحزب وتكالب على تضليل المجتمع والاستمرار في مهزلة امتهانه، والمجتمع هو مستودع القيم والكفاءة والخيال لغد أفضل. الوطن لكل المصريين والله لكل خلقه.